

كتاب حول الازمة الصومالية

بقلم: د. أحمد حسن دحلي

الازمة الصومالية:

أبعادها التاريخية وتطوراتها
السياسية وأفاقها المستقبلية



بقلم : د. أحمد حسن دحلي

تقديم: الأمين محمد سعيد
سكرتير الجبهة الشعبية للديمقراطية و العدالة

توطئة:

في 26 يناير عام 1991 انهار نظام الرئيس الصومالي الراحل، الجنرال محمد سياد بري، وذلك بعد فترة حكم امتدت 22 سنة، أي منذ الانقلاب العسكري الذي قاده في 21 أكتوبر عام 1969. ولقد تزامن انهيار نظام الجنرال بري في مقديشو مع انهيار جميع مقومات الدولة وكل مؤسساتها، ويعزى ذلك الى ان كل فصائل المعارضة الصومالية المسلحة في وسط البلاد وشماله لم تفلح في الاتفاق على برنامج سياسي اقتصادي انتقالي حد ادنى، بل انها وللأسف الشديد تسابقت، وتصارعت، وتقاتلت على ملء فراغ السلطة

في عموم البلاد بصورة عامة، وفي مقديشو العاصمة بشكل خاص، هذا مما أدى الي تناثر السلطة على هيئة شظايا، وولوج الصومال في غمار حرب أهلية لم تأت على الأخضر واليابس وحسب ، بل انها قادت الصومال الي متاهة الضياع، والى حافة التلاشي.

في ظل هذه الظروف الشائكة، والغامضة، والحالكة، والحرجة التي لم يشهد الشعب الصومالي نظيراً لها على الاطلاق في تاريخه القديم، والحديث، والمعاصر، كانت إريتريا اول من وقف بجانب الشعب الصومالي في وقت الضيق والشدة.

ويشهد التاريخ ان دولة إريتريا وعشية انعقادها من كابوس الاستعمار الاثيوبي في 24 مايو 1991 كانت اول من اخذ زمام المبادرة لتطويق حرائق الازمة الصومالية، وذلك ليس بالأمر الغريب او المستغرب، وذلك لما بين الشعبين الصومالي والارترى من وشائج اخوية ترسخت عراها على مدى الايام العصيبة، والليالي الدامسة من تاريخ نضال الشعب الارترى التحرري.

وعندما اوشكت المبادرة الارترية ان تعطى ثمارها اليانعة تهاطلت المبادرات على الساحة الصومالية من كل حدب وصوب. فأنت مبادرات تلو المبادرات من عدة دول، ومن منظمات اقليمية، وقارية، ودولية، فأجهضت المبادرة الارترية، وتنافست المبادرات المخلصة منها، والمشكوك في نواياها، والمطعون في غاياتها، ووجدت الفصائل الصومالية المتقاتلة ضالتها في الجهات الاقليمية والقارية والدولية، وواصلت قتالها الجنوبي، هذا ان لم نقل انتحارها الجماعي بوتيرة مدوخة، لدرجة ان الشعب الصومالي من ميناء كيسمايو في اقصى الجنوب الشرقي على متاخم الحدود مع كينيا، الى ميناء زيلع في اقصى الشمال الغربي الملاصق للحدود مع دولة جيبوتي، مروراً بميناء مقديشو، وميناء بوصاصو، وميناء بربرة، بات يبحث عن ملجأ ليس في عقر داره، وبين اهله

واخوانه وحسب، بل انه تعدى الحدود على صورة قوافل طويلة يعد قوامها بالمئات الالاف الى كل الدول المجاورة، أي الى كينيا جنوبا، والى اثيوبيا غربا، والى جيبوتي شمالا، وان البعض خاطر، وغامر بإجتياز خليج عدن على متن زوارق صغيرة ومهترئة طلبا للنجاة بأرواحهم في اليمن، من الموت الاكيد في الصومال، وبالفعل فإن المحظوظين بلغوا شواطئ اليمن، وان عدداً غير معروف من الصوماليين قضوا نحبهم غرقاً بين فكي كماشة المحيط الهندي وخليج عدن.

ومع تقاوم الازمة الصومالية، واتخاذها لأبعاد انسانية وسياسية خطيرة للغاية على الصعد المحلية، والاقليمية، والقارية، والدولية قامت عدة مبادرة جادة وبالونية، اخذت مسرحها السياسي في عدة عواصم افريقية وعربية، وهى: جيبوتي، واديس ابابا، ونيروبي، والرياض، وصنعاء، والقاهرة.

فإذا كانت مبادرة دول "الايغاد" بقيادة اثيوبيا استطاعت ان تحقق نجاحا نسبيا في يناير عام 1997 عندما اتفق 27 فصيلا صوماليا على ما بات يعرف بـ"اتفاق سودري"، فإن المبادرة المصرية تعتبر ايضا خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن لا "اتفاق سودري"، ولا "بيان القاهرة" الموقع بين السواد الاعظم من الجبهات الصومالية اخرجوا البلاد من الازمات القاتلة التي يتخبط خبط عشواء في احشائها، وذلك بحكم وجود اطراف صومالية خارج دائرة "اتفاق سودري"، وفصائل صومالية خارج نطاق "اعلان القاهرة".

واحداث الصومال منذ بداية شرارتها الخبيثة ولحد هذه الساعة تؤكد بما لا يرقى اليه ادنى شك، بأن وجود بعض الاطراف خارج اجماع الغالبية لا يمكن وبأي حال من الاحوال غض النظر عنه، وان اطلاق مبادرات جديدة تفتح بدورها ثغرات حديثة، تؤدي في خاتمة المطاف الى اطالة عمر الازمة الصومالية، والى تعقيدها اكثر من مساهمتها في انفراجها او حلها. والادهى

والامر من كل ذلك، ان الحكومة الاثيوبية التي كلفت رسميا من قبل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة "ايغاد" في تضيق هوة الخلافات بين الفصائل الصومالية، وخلق مناخ ملائم لعقد مؤتمر مصالحة وطنية صومالية في اثيوبيا غدت ومع مرور الايام وكما سنرى لاحقا تنتظر للمسألة الصومالية من زاوية مصالحها الامنية، اضحت تتدخل في الشؤون الصومالية الداخلية سياسيا وعسكريا، وعليه فلا غرابة اذا ما اصبح النظام الاثيوبي ذاته جزءاً من الازمة الصومالية.

وانطلاقاً من تلك الرؤية، وهذا الفهم فإن وزارة الشؤون الخارجية الارتية اصدرت في 30 ديسمبر عام 1997، "بيان الحكومة الارتية حول جهود المصالحة في الصومال"، والعواقب الوخيمة المترتبة على طرح مبادرات متهافئة ومتناقضة وغير متكاملة.

وسنتوقف لاحقا وبصورة معمقة ومفصلة الى كل المبادرات التي اطلقها هذا الطرف الاقليمي او تلك الجهة القارية او الدولية ولكن قبل ذلك، تعالج هذه الدراسة بصورة عامة:

1. تاريخ الصومال المعاصر منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبروز دولة الصومال بشكلها الحالي في شرق افريقيا.
2. استقلال الصومال في عام 1960 وتفاقم مشاكل البلاد الداخلية، واندلاع نزاعات وازمات مع دول الجوار، ولاسيما مع كل من اثيوبيا، وكينيا.
3. سقوط نظام الجنرال محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991، وبداية الحرب الاهلية، وانهيار مقومات الدولة الصومالية الاساسية.

4. التدخلات الدولية في الصومال من 1992 الى 1995، وتسليط الاضواء على ايجابياتها، واخفاقاتها، وتجاوزاتها.

5. المبادرات الاقليمية، والدولية لإنهاء الازمة الصومالية، وستكون اخر محطة يتم التوقف على دوافعها، وخصائصها، وعواقبها.

6. مؤتمر عرتا الذي عقد من ابريل الي اكتوبر 2000، بجيبوتي وشكل منعطفاً محورياً في تاريخ الازمة الصومالية، لكونه ارسى دعائم دولة صومالية نالت تأييد دول الإيغاد، و منظمة الوحدة الافريقية، و جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة .

7 . ومواقف كل من أثيوبيا وكينيا والولايات المتحدة وارتريا وتركيا من الازمة الصومالية.